

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

ارتفاع مستويات التوظيف للمرة الأولى منذ 2019

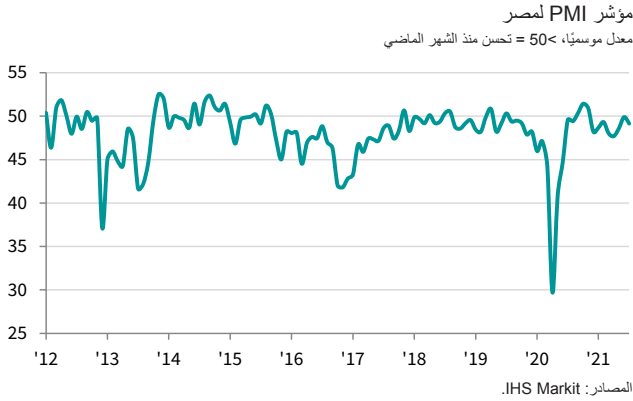
النتائج الأساسية:

تجدد خلق فرص العمل يُنهى جولة تراجع دامت 20 شهراً

تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بعد زيادة شهدتها الشهر الماضي

تراجع مستوى تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 يوليو 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"يشير نمو التوظيف في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط في شهر يوليو إلى تحسن الثقة في أن أسوأ تأثير للوباء قد انتهى. يحرص الكثير من الشركات الآن على تعزيز القدرة الاستيعابية، خاصة وأن نمو الطلبات الجديدة المسجل في يونيو أدى إلى تراكم متواضع للأعمال غير المنجزة في فترة الدراسة الأخيرة. ومع ذلك، وفي ظل تراجع مؤشر الطلبات الجديدة إلى النطاق السلبي، يبدو واضحاً أن التعافي الاقتصادي لا يزال هشاً ويحتاج إلى مزيد من الإجراءات الداعمة لتعزيز الطلب".

انتقل سوق العمل المصري إلى نطاق التوسع في شهر يوليو، حيث أشارت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات إلى ارتفاع في التوظيف لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2019. وسلطت الشركات الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأعمال بعد زيادة متجددة في الطلبات الجديدة خلال شهر يونيو. ومع ذلك، تراجع الطلب خلال الفترة الأخيرة حيث ظل بعض العملاء مترددين في الإنفاق وسط التأثير المستمر للوباء.

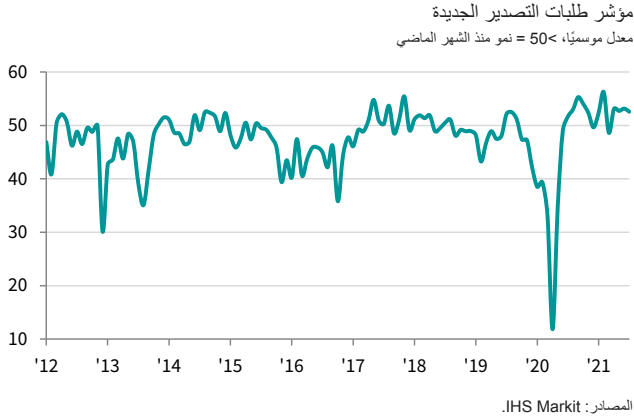
وفي الوقت نفسه، انخفض تأثير ارتفاع أسعار المواد الخام وتكاليف الوقود وأجور الموظفين على ضغوط التكلفة في شهر يوليو، حيث انخفض معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً من 49.9 نقطة في شهر يونيو إلى 49.1 نقطة في شهر يوليو. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تدهور طفيف في أحوال القطاع غير المنتج للنفط، وهو تدهور أقل من الاتجاه العام للسلسلة.

بعد الإشارة إلى تجدد التوسعات في شهر يونيو، انخفض مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة إلى ما دون المستوى المحايد (50.0 نقطة) في شهر يوليو، حيث انخفض معدلات الإنتاج والطلبات للمرة السابعة في ثمانية أشهر. ومع ذلك، كانت معدلات الانخفاض أقل وضوحاً من تلك التي سُجلت بين شهري مارس ومايو وخلال النصف الأول من عام 2020.

وربطت الشركات المشاركة في الدراسة بين تراجع معدلات الطلب وانخفاض الإنفاق المحلي، حيث ظل العملاء مترددين بسبب تدابير كوفيد-19 المستمرة. على الجانب الآخر، استفادت الشركات من الزيادة المستمرة والقوية في الطلبات من العملاء الأجانب، حيث استمرت الظروف الاقتصادية العالمية في التحسن.

تبع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

أدى ارتفاع الطلبات الجديدة المسجل في شهر يونيو إلى قيام عدد من الشركات بتعزيز مستويات التوظيف في شهر يوليو، مما يؤكد أول ارتفاع في التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط منذ شهر أكتوبر 2019. وجاء هذا الانتعاش وسط أول تراكم للأعمال غير المنجزة منذ ثمانية أشهر.

استمر معدل الثقة في مستويات الإنتاج المستقبلية في تجاوز متوسط السلسلة في شهر يوليو. وقال أكثر من 51% من أعضاء اللجنة إنهم يتوقعون زيادة النشاط خلال الاثني عشر شهراً القادمة، مشيرين في كثير من الأحيان إلى التطلعات بأن الوباء سينتهي.

في الوقت نفسه، تحسنت سلاسل التوريد في القطاع غير المنتج للنفط بعد سبعة أشهر متتالية من تراجع أداء الموردين. ومع ذلك، وفي ظل انخفاض الطلبات الجديدة وبدء تراكم مخزون مستلزمات الإنتاج، انخفض الطلب على خدمات التوصيل حيث خفضت الشركات نشاطها الشرائي.

شهدت بداية الربع الثالث انخفاضاً في تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث انخفضت إلى أدنى مستوى منذ شهر مارس وسط زيادات أضعف في كل من تكاليف الشراء والتوظيف. وتحديداً، ذكرت الشركات أن الارتفاع الأخير في أسعار المواد الخام قد بدأ في التراجع، على الرغم من استمرار ارتفاع تكاليف الشحن والوقود في إثارة القلق. ارتفعت الرواتب بمعدل هامشي.

ونتيجة لذلك، رفع عدد أقل من الشركات أسعار الإنتاج في شهر يوليو، مع تراجع وتيرة التضخم الإجمالية إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر. وفي الواقع، قدمت بعض الشركات خصومات لمحاولة تشجيع زيادة طلب العملاء.

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعلماء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. لا يتم ترخيص أي حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الثقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" أما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يوليو 2021 في الفترة من 12-22 يوليو 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الثقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" أما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.